

الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1830 - 1519)



بقلم : الأستاذ أمير يوسف

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

إنّ دراسة الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، والذي قامت عليه أيلة الجزائر لمدة ثلاثة قرون، والأساس الذي بنيت عليه العلاقات العامة لما له من آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحياة الاجتماعية، يجعلنا نصفه بالعصب الحيوي.

فقد كان للجانب الاقتصادي دور في توجيه العلاقات الخارجية مع أوروبا والعالم والداخلية بين الحكومة والسكان أو بين فئات المجتمع، ومن هنا يمكن طرح عدة تساؤلات حول طبيعة مصادر التمويل الاقتصادي والعوامل المتحركة في ذلك، من خلال معرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني للجزائر، ومدى تأثير الجانب الاقتصادي على الجانبين السياسي والاجتماعي وكيف أثروا فيه؟

لقد أقامت الحكومة التركية بالجزائر خلال العهد العثماني عدة مؤسسات اقتصادية أو مالية كانت تشكل مصدر دخل الخزينة، تسير وفق نظم وقوانين، تمثلت بالدرجة الأولى في نشاط البحرية الجزائرية في حوض المتوسط، التي كانت تدر فوائد وأرباحا كبيرة على خزينة الدولة، بالإضافة إلى المصدر الثاني الهام المتمثل في الزراعة والصناعة والتجارة، دون أن ننسى ما يدخل إلى خزينة الدولة عن طريق الضرائب والهدايا وغيرها من العوائد والالتزامات التي كانت تقدم سنويا للجزائر.



◀ موارد نشاط البحرية الجزائرية:

أموالا طائلة، بالإضافة إلى الغنائم البحرية التي تعتبر من الرصيد الهام في خزانة الدولة².

لقد كانت الجزائر تتلقى مبالغ مالية معتبرة من الدول الأوروبية، مقابل سلامة سفنها في حوض المتوسط، على شكل ضريبة تدفعها هذه الدول سنويا أو هدايا يقدمها القناصل في المناسبات والأعياد وعند تعيينهم لتمثيل بلادهم في الجزائر³.

كان لتطور البحرية الجزائرية وتطورها في عالم البحر الأبيض المتوسط، أثر إيجابي في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وذلك من خلال الفوائد التي حصلت عليها خزينة الدولة من هذا النشاط الذي لقي تشجيعا من طرف الحكومة التركية منذ البداية¹ حيث كانت هذه العملية تدرّ

لم يكتف حكام الجزائر خلال العهد العثماني بما كان موجودا من قبل بل سعوا لتقويته، كما كان للوضع القائم أثر في تطور الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني.

لقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا زراعيا وحرفيا وتجاريا مزدهرا، وقد ذكر ذلك بعض الرحالين الذين تعرفوا على الجزائر أو أقاموا بها فنجد حسن الوزان الذي زار الجزائر في بداية القرن السادس عشر، يقول: «بأنها كانت تنعم بالرخاء من خلال وفرة الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى قيام الصناعة بنوعها الحديدية والنسجية، والتجارة الخارجية مع دول أوروبا والداخلية مع الصحراء، التي كانت تشكل موردا هاما للبلاد»¹².

هذا، وبعد الالتحاق بالدولة العثمانية سنة 1519م، عرفت الجزائر تطورا ملحوظا أثار إعجاب العديد من الكتاب الذين زاروا الجزائر في هذه الفترة، منهم المغربي التغمروطي الذي زار الجزائر في أواخر القرن السادس عشر، وأقام مدة شهرين في مدينة الجزائر بعد عودته من سفارته من إسطنبول (1589 - 1590م)¹³، حيث أعجب بنظام أسواقها ووفرة سلعها وكثرة السفن بمرسأها وكثرة التجار بها حتى قال: «إنهم يسمونها إسطنبول الصغرى»¹⁴ إضافة إلى العديد من الأوروبيين الذين زاروا الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعطوا انطباعاتهم هم الآخرون حول ما شاهدوه، من بينهم الرحالة الإنجليزي شاو (Shaw) الذي تحدث كثيرا عن تنوع المحاصيل الزراعية، ويرجع سبب ذلك إلى خصوبة الأراضي الزراعية والمناخ الملائم لذلك¹⁵، وهذا ما تذكره ابنة القنصل الإنجليزي بلانكلي (1806-1816م) إليزابيث بروتون (ELISA-

كما كانت أيضا عملية افتداء الأسرى تأتي بأموال طائلة⁴، ضف إلى ذلك ثمن عقد معاهدة أو تجديدها الذي كان مرتفعا جدا ولاسيما بالنسبة للدول الضعيفة⁵، فخلال القرن الثامن عشر كانت جميع الدول الأوروبية التي تمارس الملاحة في حوض المتوسط، تدفع ضرائب سنوية للجزائر تتراوح قيمتها ما بين 30 ألف دولار و100 ألف دولار سنويا⁶ وهذا دليل على القوة والهيبة التي كانت تتمتع بها الجزائر في هذه الفترة، وما قاله شالر في هذا الصدد يؤكد ما قلناه، نصه:

«أن الأتراك كانوا يعتمدون على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم... وساعد على ذلك ضعف الدول المسيحية البحرية الأوروبية... فإن هذه الدول قد أمدت الأتراك بما يرضي حاجاتهم حتى سنة 1815م»⁷.

لكن هذه الموارد بدأت تتناقص وتشح بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر⁸ نتيجة تدهور وضعف البحرية الجزائرية لعدة أسباب وعوامل، منها التقنية التي حالت دون تطوير التجهيزات البحرية⁹، والاجتماعية كالانهيار الديمغرافي للسكان الذي كان سببه دائما الأوبئة والمجاعات وتردي الأوضاع الصحية¹⁰، وأخيرا التحالفات الأوروبية التي تسببت في خسائر كبيرة للأسطول الجزائري والذي توجته حملة اللورد إكسموث سنة 1816م¹¹ فكانت بمثابة ضربة موجعة لم تستطع الجزائر معالجتها، إلى أن تدخلت فرنسا بحصار السواحل الجزائرية عام 1827م، وأنتهت بالاحتلال الفرنسي للجزائر في جويلية 1830م.

◀ الزراعة والحرف والتجارة:

يعد الإنتاج الزراعي والحرفي، والنشاط التجاري، من الموارد الاقتصادية الهامة لخزينة الدولة، حيث

قضايا تاريخية

الجزائرية في أواخر العهد العثماني كانت تعاني من صعوبات بسبب الآثار السلبية التي نتجت عن اهتمام الحكام بالقرصنة على حساب الفلاحة، الأمر الذي حال دون تطوير الأساليب الزراعية المتبعة والآلات البدائية المستعملة، بالإضافة إلى الأوبئة والمجاعات والوضع الصعب الذي كان يعيشه الفلاح نتيجة السياسة الجبائية المفروضة في هذه الفترة.

كما كان العائق الأساسي لتوسيع تجارة الجزائر فرض الاحتكار من طرف الدولة بهدف جمع مداخيل مضمونة²¹، خاصة بعد استحواذ اليهود على تجارة الجزائر في عهد الدايات²² الشيء الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تواضع حجمها وآفاقها.

النظام الضريبي:

رغم وجود موارد دخل متعددة لخزينة الدولة خلال العهد العثماني، إلا أن الضرائب المحلية شكلت موردا كبيرا لهذه الأخيرة، وازدادت أهميتها مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر خاصة بعد أن قلّت الغنائم البحرية التي كانت تشكل موردا هاما لخزينة الدولة بسبب ضعف البحرية الجزائرية وتراجعها.

فبالإضافة إلى الدنوش التي يقدمها البايات كل ثلاث سنوات²³، هناك الضرائب الأساسية أو الاعتيادية كالعشور والزكاة التي نص عليها الشرع، والغير الاعتيادية المستحدثة مثل اللزمة والغرامة والخطية، والضرائب الخاصة مثلا التويضة والمعونة، والضرائب ذات الطابع الإداري والصبغة الاقتصادية كحقوق التولية ورسوم الأسواق، وحق العسة وحكور الأراضي بالأرياف²⁴ فكانت هذه الضرائب تعود بأموال طائلة على خزينة الدولة حيث تذكر غطاس أنه تحصل بيد شيوخ البلد من

(BETH BROUGHTON)¹⁶ التي أعجبت كثيرا بتنوع المنتجات الزراعية خاصة الخضر والفواكه حتى أنها قالت وجدت بعض المنتجات غير معروفة لا في فرنسا ولا في إنجلترا¹⁷.

من خلال ما سبق، نستنتج بأن النظام الذي كان سائدا شجع على الزراعة والصناعة وذلك بمنح أراضٍ للأشخاص والجماعات، مقابل مقدار من المنتج يؤخذ منهم كإيجار للأرض، حيث منح لكل جماعة امتيازات معينة وأعطاهما الحرية في ممارسة العمل مقابل بعض الضرائب المفروضة عليهم، كما سمح هذا النظام بتوافد أعداد كبيرة ومختلفة من الأجناس على مدينة الجزائر من الداخل والخارج كان لهم دور فعال في خلق نسيج اجتماعي بمساهماتهم العملية والعلمية وبخبرتهم المهنية.

كانت الجزائر خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، تصدر كميات وافرة من الحبوب إلى الخارج وفي مقدمتها القمح والشعير، والمنتجات الأخرى كالزيت والشمع والصوف والجلود، التي تخرج من مراسي الجزائر إلى أوروبا والأقاليم الشرقية للدولة العثمانية¹⁸، كما كانت تستورد مجموعة متنوعة من منتجات الخارج كالقطن والأقمشة الدمشقية والمواد الأخرى¹⁹.

أما النشاط الحرفي فيتمثل أساسا في صناعة الحرير والصوف والجلود ومواد أخرى بالإضافة إلى المنتجات الأخرى التي كانت تصنع بمدينة الجزائر كالأقمشة التي كانت تستخدم في صناعة تفصيل ملابس النساء والرجال كالبرانس والأحزمة والعمائم والصدريات والحياك والشاشية الدزيرية²⁰.

ورغم ما سبق ذكره، فإن تدهور الوضع السياسي للجزائر أثر على النشاط الاقتصادي فالفلاحة

جدا³³، وهذه العملية أضرت كثيرا بالاقتصاد، والتقرير الذي أعده وليام شالر سنة 1822م يؤكد ما ذهبنا إليه، حيث بين الاختلال في الميزانية السنوية للحكومة، وذلك بارتفاع مصاريف النفقات ونقص مداخيل الخزينة³⁴.

وقد أثارت هذه السياسة سخط الرعية على الحكام، مما دفعهم إلى القيام بعدة ثورات وانتفاضات، والتي ازدادت وأشتد عزمها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، حيث استغل بعض الطريقين الظرف لنشر دعوتهم وإعلان الحرب ضد الإدارة العثمانية، ومن أبرز تلك الثورات التي قادها الطريقون في مطلع القرن 19م، نذكر منها ثورة الدرقاويين في شرق البلاد سنة 1804م بقيادة الشريف محمد بن الأحرش الدرقاوي، وفي الغرب الجزائري سنة 1805م التي تزعمها عبد القادر بن الشريف الدرقاوي، حيث أظهر الزهد والصلاح فأجتمعت حولهما الناس وكانوا يشتكون إليهما من أضرار المخزن، فكانا يعدانهم بالفرج القريب³⁵ وأيضاً الثورة التيجانية في عين ماضي عام 1826م بقيادة محمد التيجاني التي قامت لنفس السبب³⁶ فكان لهذه الثورات المتتالية والمتعددة الأسباب أثر في إنهاك قوى البلاد التي أخذت تتراجع تدريجياً إلى أن انتهت نهائياً بالاحتلال الفرنسي للجزائر.

ورغم كل ما أشرنا إليه، وما قيل عن اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني، يمكن أن نخلص إلى أن الحالة الاقتصادية كانت ضعيفة، إذ أنها تقوم في الأساس على نشاط البحرية بالدرجة الأولى وما تجلبه هذه الأخيرة من غنائم مادية وبشرية وأهملت الزراعة والتجارة بسبب نظام الاحتكارات وفرضهم ضرائب جديدة وكثيرة على الشعب، ما أدى بالفلاحين إلى هجر الأرض، وأصبح الإنتاج

الضرائب سنة 1699م ما قدره 14948 ريال²⁵، بينما يخبرنا سبنسر أنه خلال سنوات النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بلغ المدخول السنوي للضرائب المختلفة ثلاثمائة ألف دولار²⁶.

لكن هذه السياسة الجبائية كانت شديتها ووطأتها كبيرة على الرعية بالأرياف، خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، التي عرفت تزايد طلب السلطة على هذه الضرائب لتعويض النقص في خزينة الدولة الذي نتج عن قلة مداخيل البحرية، حيث فرضت عليها ضرائب إضافية أثقلت كاهلها²⁷، في الوقت الذي كان يعاني فيه الريف الجزائري من الأوبئة والأمراض التي شهدتها الجزائر خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر²⁸، بالإضافة إلى الجفاف والفيضانات والجراد²⁹.

ونتيجة لهذه السياسة الجبائية الجديدة، كانت تحدث تجاوزات من طرف المكلفين بجمع هذه الضرائب أمام تغاضي الحكام عن هذه الأعمال، إذ يخبرنا الزهار: «بأن الأوائل وضعوا الجباية على المنهج الشرعي، والأواخر صاروا يخرجون بالمحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال الرعية»³⁰، ويؤكد ذلك حمدان خوجة بقوله: «أن جباة الضرائب كانوا يجمعون أكثر من اللازم»³¹.

وقد ترتب عن هذه السياسة آثار سلبية، منها هجر الفلاحين لأراضيهم الزراعية ولجؤهم إلى الجبال وأطراف الصحراء، حيث لا يستطيع الأثراك وأعوانهم الوصول إليهم³²، أو استعمال طرق وحيل أخرى مثل ما فعل سكان منطقة القبائل، حيث قاموا بصنع نقود مزيفة من أجل مواجهة السياسة الضريبية

المفروضة عليهم مقارنة مع إمكانياتهم المحدودة

الفلاحي موجهها للاستهلاك العائلي فقط، مما تسبب في اضطراب اقتصاد الجزائر مع أواخر العهد العثماني فبدأ دخل الخزينة يضعف ويقل سنة بعد أخرى وبهذا يمكن القول بأن الحياة الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني، كانت تتأثر بالأحوال الداخلية والخارجية للبلاد، وانعكاساتها المتعددة الآثار على البنية الاقتصادية لإيالة الجزائر.

◀ الهوامش:

والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 371 .

9 - سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 199.

10 - لمزيد من المعلومات حول الأوضاع الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أنظر:

- موساوي القشاعي فلة، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (-1518 1871م) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004.

11 - لقد تزعمت إنجلترا التحالف البحري الأوربي لحد من النشاط البحري الجزائري بهدف حماية الأوروبيين المسيحيين في حوض البحر الأبيض المتوسط ومحاربة الرقفي المنطقة، وذلك عملاً بمذكرة سيدناي سميث (Sidney Smith) التي لقيت صدًى في المؤتمرات الدولية (فيينا/Vienne، لندن/London، وأكس/لاشابل - Aix la chapelle) حيث جردت لذلك حملتي اللورد اكسموث (lord Exmouth) عام 1816م، وهاري نيل (Harry Neal) سنة 1824م لمزيد من المعلومات أنظر:

- زهرة زكية، التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1997، ص 94 - 116 .

12 - الطيبي أمين، «لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (إيالة الجزائر) في القرن العاشر الهجري 10هـ/16م من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان وعلي بن محمد التمجروطي»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 39 - 40 ديسمبر 1985، ص ص 489-484.

13 - لقد أوفد أحمد المنصور (1587-1603م) ملك

1 - خوجة حمدان بن عثمان، المرأة، تقديم محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 80.

2 - VENTURE DE PARADIS, Alger au XVIII^{ème} siècle, 2^{ème} éd, Bouslama Tunis, 1998, p.108.

3- ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 40. وأيضا:

- VENTURE DE PARADIS, Op.cit., p.145 .

4 - LAUGIER DE TASSY, Histoire de Royaume d'Alger, Hollande, 1724, p.87.

5 - أوري راين، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1776-1816)، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 32.

6 - لمزيد من المعلومات حول ما كانت تدفعه الدول الأوروبية للجزائر خلال القرن الثامن عشر أنظر:

- أوري راين، المرجع السابق، ص 34. وأيضا:

VENTURE DE PARADIS, Op.cit., pp.140 .

-141

7 - شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 58 .

8 - جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، أعيد نشره من طرف الشركة الوطنية للنشر

قضايا تاريخية

- المغرب الأقصى، سفارة إلى السلطان العثماني مراد الثالث وكان يريد من ورائها ربط علاقة مباشرة معه دون وساطة جزائرية، لأنه لم تكن لديه علاقات حسنة مع باشوات الجزائر فضمت هذه السفارة وزيره وكتبه عبد العزيز الفشتالي والفقير محمد بن علي التمرغوطي، استغرقت سفارتهما عام ونصف من ماي 1589م إلى ديسمبر 1590م.
- 14 - التمرغوطي علي أبو الحسن، النفحة المسكية في السفارة التركية، تقديم وتعليق سليمان الصيد، ط1، دار بوسلامة للنشر والتوزيع، تونس، 1988، ص 90.
- 15 - SHAW. T., Voyage dans la Régence d'Alger par le docteur Shaw traduit de l'anglais par J.MAC Carthy, 2^{ème} éd, bouslama, Tunis, 1980, pp.11-19.
- 16 - هنري ستانيفورد بلانكلي (-Henry stanyford blanckley)، عسكري عمل بأمرىكا وجبل طارق وجزر البليار عين قنصلا عاما في الجزائر سنة 1806م، حاول منذ البداية تسوية العلاقات الجزائرية البريطانية، وكان هدفه كسب ود وثقة الداى، وإعطاء صورة جديدة وحسنة للمثل الدبلوماسي الإنجليزي بالجزائر، أنظر:
- زهرة زكية، «مهمة القنصل بلانكلي في الجزائر (-1806-1812)»، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 107-108 جوان 2002، ص ص 49-58.
- 17 - ZAHRA.Z., «Alger vu par la fille d'un consul Anglais au début de 19 siècle : ELISABETH BROUGHTON », in The Movement of people and ideabetweenBritain and the Maghreb Actes du 2^{ème} congrès du dialogue Britano - Maghrébin ,14-17 septembre 2002 , p.176 .
- 18 - نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي، مطبعة
- البعث قسنطينية، الجزائر، 1965، ص 41 .
- 19 - سبنسر وليم، الجزائر فيعهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبدالقادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 145.
- 20 - VENTURE DE PARADIS, Op.cit., pp.16-17.
- 21 - سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 146.
- 22 - نفسه، ص ص 100 - 101.
- 23 - الدنوش هو التقرير المالي والأدبي الذي يقدمه البايات وخلفاؤهم، وهناك نوعان من الدنوش:
- الدنوش الصغير يقدمه خليفة الباي مرتين في السنة، أما الدنوش الكبير يقدمه الباي مرة كل ثلاث سنوات، وكان حضوره شخصيا مطلوبا لدفع محصول الضرائب ولتقديم فروض الولاء للبasha، وبالمقابل استلام الخلعة ونيل تجديد التعيين لمزيد من المعلومات أنظر:
- الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص ص 35 - 47. وأيضا:
- غطاس عائشة، «بايلك الغرب موظفو الإدارة المحلية في الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها»، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 234-236.
- 24 - حول الضرائب المستحدثة أنظر:
- TACHRIFAT, Recueil des notes historiques-

- 35 - لمزيد من المعلومات حول أسباب ثورة الدرقاويتين، أنظر:
- العنتري محمد صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رايح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 29 - 39.
- مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رايح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 50 - 56.
- ابن سحنون أحمد بن محمد بن علي الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، 1973، ص ص 38 - 48.
- المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1990، ص ص 299 - 312.
- 36 - المزاري، المصدر السابق، ص ص 353 - 360.
- 25 - غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، منشورات ANEP الجزائر، 2007، ص 188.
- 26 - سبنسر، المرجع السابق، ص 150.
- 27 - كانت القبائل الحليفة والمتعاونة مع حكومة الأتراك معفاة من الضرائب الإضافية، وتكتفي بدفع الزكاة والعشور خاصة قبائل المخزن، أما قبائل الرعية فهي تدفع الضرائب الإضافية مع أداء رسوم الزكاة والعشور، لمزيد من المعلومات حول السياسة الجبائية في الريف الجزائري خلال العهد العثماني، أنظر: - موساوي، النظام الضريبي، المرجع السابق.
- 28 - سعيدوني ناصر الدين، «الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 39-40، ديسمبر 1985، ص ص 432-434.
- 29 - نفسه، ص 436.
- 30 - الزهار، المصدر السابق، ص 35.
- 31 - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 106.
- 32 - شالر، المصدر السابق، ص 59.
- 33 - MOUSSAOUI - EL KECHAI - F., «La fabrication de la fausse monnaie en Kabylie dans l'Algérie ottomane (1515-1830)», in Arab-historicalreview for ottoman studies, n° 34 Tunis, octobre 2006, p.105.
- 34 - شالر، المصدر السابق، ص ص 59-61.